في سطور

الإنعاش المراعي للنوع الإجتماعي في لبنان

توصيات لإصلاح السياسات المالية والإجتماعية والعمالية[1]

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة

طالما انحسرت جهود إحقاق المساواة بين الجنسين خلال الأزمات، لتغدو هدفاً ذا أهمية ثانوية، يمكن تأجيل إعادة إدراجه في جدول الأعمال إلى مرحلة ما بعد إنعاش النمو الاقتصادي. ولكن الواقع هو أن اتخاذ خطوات نحو المساواة بين الجنسين هو جزء من الحلّ، ودعم النساء لدخول الاقتصاد النظامي بأعداد كبيرة سوف يوسع القاعدة الضريبية ويدعم الاستدامة المالية لبرامج الضمان الاجتماعي في لبنان. ووفق تقديرات "منظمة العمل الدولية" سينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9 في المائة في لبنان إذا انخفضت الفجوة في معدلات المشاركة في سوق العمل بين الرجال والنساء بنسبة 25 في المائة[2]. من ناحية أخرى، ثمة تقدير بأن يُخفِّض تأثير الانكماش الاقتصادي الحالي في لبنان معدلات عمل النساء بنسب تتراوح بين 14 و19 في المائة[3]. وينبغي لذلك أن يمثّل مصدر قلق هاماً نظراً إلى ان نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد لا تتجاوز 29 في المائة أصلاً[4]، وإلى أن لبنان يحتلّ، المرتبة 139 من بين 153 بلداً من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية، في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين (2020) الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي.

إن عدم المساواة بين الجنسين مستشرٍ في جميع جوانب الحياة في لبنان. ومن اللافت مدى التقاطع بين العنصر النسائي وأي عامل من عوامل الحرمان الاقتصادي: فنسبة النساء تفوق نسبة الرجال، أكانوا مواطنين أو لاجئين، بين الأكثر انعداماً للأمن الغذائي، والمسنّين، والعاطلين عن العمل، وطلاب المدارس الرسميّة، والناجين من العنف القائم على النوع الإجتماعي، والعمال الأجانب. وهذا التركز الكبير والمتسق للنساء في أكثر الفئات هشاشة من الناحية الاقتصادية يعني أن أي برنامج للإصلاح عليه أن ينظر في تصحيح بعض أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي يعانيها لبنان حالياً. فالنساء في لبنان يمثّلن شريحة سكانية ذات صحة جيدة ويتمتّعن بمستوى تعليمي جيد وبمهارات متراكمة لا يستهان بها، وهنّ رأس مال بشري لا بد من الاستفادة منه لإنعاش الاقتصاد.

يتضمن ما يلي مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي المراعي للمساواة بين الجنسين في لبنان، وقد جُمعت من تقرير أكثر شمولاً يصدر قريباً ويتناول التأثير المرتبط بالنوع الإجتماعي للأزمة الاقتصادية، على مختلف أوجه حياة النساء. وتركز التوصيات على السياسات المالية والاجتماعية والعمالية، وتتوجه إلى واضعي السياسات الذين يرسمون مسار الإنعاش في لبنان. والغرض من التوصيات هو إنشاء نظام اقتصادي يقوم على الإنصاف ويستخدم الإمكانات الاقتصادية لجميع اللبنانيين، ذلك انه ليس بمقدور لبنان اتباع مسار آخر.

1 استخلصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان هذه الورقة من تقرير، سيصدر قريباً، للدكتورة نسرين سلطي، أستاذة مشاركة في قسم الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت؛ ونادين مزهر، مديرة مشروع في الجامعة الأمريكية في بيروت. وتضم الورقة مساهمات ومدخلات رئيسية قدمها كل من سامي حلبي، المؤسس المشارك لمركز تريانغل للدراسات؛ وجونا لوندوال، كبير العلماء الاجتماعيين في مجموعة البنك الدولي؛ وآسا هيجيت، نائب رئيس البعثة في سفارة السويد؛ ولوكا بيلرانو، كبير أخصائيي الحماية في منظمة العمل الدولية في بيروت؛ وكاتارينا بورغيس، المستشارة السياسية لدى سفارة كندا، بيروت. حزيران/يونيو 2020.

2 ILO: How much would the economy grow by closing the gender gap? https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/multimedia/maps-and-charts/enhanced/WCMS_556526/lang--en/index.htm

3 تقديرات تستند إلى الانكماش حتى الربع الأول من عام 2020. تقرير يصدر قريباً. Salti, N and Mezher, N, 2020, Women on the verge of an economic breakdown, UN Women.

4 مسح القوى العاملة والظروف المعيشية للأسر في لبنان 2018-2019.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان
مبنى البنك العربي، الطابق الخامس
ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان
www.unwomen.org

وفي الصفحات التالية، ترد التوصيات الرئيسية التالية من أجل:

- الاستثمار في إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في لبنان وتمويلها، وإيلاء الأولوية للتصدي لأوجه التمييز بين الجنسين التي لا تزال قائمة، وذلك في إطار أدوات وقوانين الحماية الاجتماعية في لبنان؛ وتشجيع فرض ضرائب تصاعدية لتوسيع القاعدة الضريبية في لبنان وتوسيع نطاق التغطية الخاصة بالحماية الاجتماعية؛
- الإنفاق على وقاية الصحة والتعليم مع الالتزام بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير تقشفية في هذين القطاعين؛
- دعم برنامج شامل للمعاشات التقاعدية وضمان الشيخوخة يجمع بين نظام مساهمات من أعضاء الصندوق ومكون غير قائم على المساهمات ممول من الضرائب من أجل توفير حماية اجتماعية متينة للمسنين؛ وفي الأمد القريب، وبغية معالجة الخسائر التي ألحقها الانهيار الاقتصادي بالمتقاعدين الحاليين والذين سيتقاعدون قريباً، ينبغي تغطية المسنين في برامج المساعدة الاجتماعية التي يجري وضعها حاليا؛
- تمديد إجازة الأمومة المدفوعة الأجر واعتماد إجازة أبوة مدفوعة الأجر؛ ووضع برنامج للتأمين على الأمومة يُموَّل من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من أجل خفض محفّزات توظيف الرجال لدى أرباب العمل؛
- إصلاح نظام الكفالة لتوفير مزيد من الحماية للعاملين المنزليين؛
- العمل على إضفاء طابع نظامي على الاقتصاد، وبالتالي دعم توسيع القاعدة الضريبية في لبنان، وتعزيز دخول المرأة إلى سوق العمل وبقائها فيه، مع التركيز في البداية على صاحبات المشاريع الصغيرة، وجعل تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة مشروطاً بعدم التمييز في التوظيف.

توصيات لإصلاح السياسات المالية والاجتماعية والعمالية

الإستثمار في الحماية الاجتماعية لسد الفوارق بين الجنسين وتعزيز حماية العمال النظاميين وغير النظاميين: يَعِدُ استمرار الاستثمار في أدوات الحماية الاجتماعية في لبنان وزيادتها بسد بعض الفوارق بين الجنسين وبتصحيح بعض أوجه القصور في هذا الشأن. وعلى وجه الخصوص، فإن في الاقتراحات الداعية إلى توسيع نطاق تغطية "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، وإنشاء نظام تأمين ضد البطالة، ووضع برامج تدريبية للعاطلين عن العمل، وهذه تدابير من شأنها أن تساهم مجتمعةً في وضع حدٍّ وطني أدنى للحماية الاجتماعية. ولا بد كذلك من بذل الجهود، عبر الأدوات كافة، لضمان مشاركة النساء العاملات الفقيرات ولا سيما النساء العاملات في القطاع غير النظامي وأولئك العاملات لحسابهن الخاص، وصاحبات المشاريع المتناهية الصغر. ويجب أن تراعي معايير الأهلية لهذه البرامج أيضاً واقع ان الحياة المهنية لدى النساء هي، في أحيان كثيرة، أقصر وأكثر تقطعاً منها لدى الرجال، ولذلك ينبغي أن تأخذ هذه المعايير في الحسبان بعض هذه الاختلافات البنوية في الحصول على العمل والإبقاء عليه.

ويجب أيضاً إشراك المرأة في مجالات صنع القرار المتصلة بتصميم وتنفيذ البرنامج الموسع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وجميع الأدوات الجديدة، وسيكون رصد المستفيدين على أساس النوع الإجتماعي عاملاً أساسياً لفهم أي خلل في المساواة بين النساء والرجال، وربما لتصحيحه.

الإنفاق على التعليم والصحة لحماية المكاسب الاجتماعية ووقف خروج النساء من النشاط الاقتصادي: في ظل موجة نزوح الطلاب من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية التي يشهدها القطاع التربوي (ووجود أعداد كبيرة من الفتيات في المدارس الرسمية)، سيكون لتدابير التقشف في التعليم الرسمي تأثير كبير على الطلاب الحاليين وفرص كسبهم للمداخيل في المستقبل[5]. ويجب أن يقترن الالتزام بمواصلة الإنفاق على إصلاحات في ممارسات التوظيف في التعليم الرسمي، حيث تشكل المرأة 70 في المائة من المعلمين في المراحل المدرسية من الحضانة حتى المرحلة الثانوية[6]. وعلى الإصلاحات أن تعالج الاعتماد المفرط على المدرسين غير المتفرّغين، ومواضع الخلل في إنفاذ سياسات حجم العمل[7]. وعليها أيضاً أن تعالج مسألة التمثيل المتدني للنساء في أعلى مستويات القوى العاملة في قطاع التعليم الرسمي. في حين تشكل المعلمات الغالبية الساحقة في قطاع التعليم، لا يمثّل هذا التفاوت علامة عدم انصاف فحسب، بل يشكل خسارة للقطاع اذ أظهرت الأبحاث أن نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا في التعليم العالي في لبنان ترتبط بتفوق المؤسسة في تصنيفها العالمي، ما يشير إلى ترابط بين قيادة المرأة لمؤسسات التعليم العالي وتحسين أداء تلك المؤسسات[8].

5 وبين اللبنانيين، تفوق نسبة التحاق الإناث بالمدارس الرسمية (43.7 في المائة) بكثير نسبة التحاق الذكور (37.7%).
6 World Bank 2010, SABER Teacher Lebanon Country Report 2010, Washington DC: World Bank Group.
7 World Bank 2018, Lebanon: Education public expenditure review 2017,' Washington DC: World Bank Group.
8 Haidar, N. 2018. 'Gender leadership and excellence: the case of higher education in Lebanon'. Administrative Sciences, 2018, 8(4), 78.

أما على مستوى الصحة، فيشكل تدهور صحة السكان احد التكاليف الأثقل والأكثر دواماً للأزمة، ويتفاقم ذلك مع انتشار وباء فيروس كورونا المستجد. لذلك ينبغي ان لا تخضع المستويات الحالية للإنفاق على الصحة العامة لمزيد من الخفض أو التقشف، فعلى الرغم من أن توفر نظام متين للرعاية الصحية بات حاجة ملحة، يتبين في الميزانية الحكومية لعام 2020 أن الإنفاق على الرعاية الصحيّة سيخفض بنسبة 7 في المائة[9]. وبالإضافة إلى أهمية تعزيز نظام الرعاية الصحية، لا سيما في ضوء التحدي البعيد الأمد الذي سينجم عن وباء فيروس كورونا المستجدّ، فهناك أيضاً فوائد اقتصادية بعيدة الأمد للاستثمارات في الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وتتمثل في زيادة تنظيم الأسرة والحدّ من العنف القائم على النوع الإجتماعي. ولا تنحصر تبعات خفض الإنفاق العام على الصحة في تفاقم آثار الأزمة الصحية الحالية، بل ستؤخر كذلك جهود الحكومة لتوفير التغطية الصحية الشاملة للجميع، مع أن الحكومة أفادت بأن هذه التغطية هي هدفها على الأمد البعيد. وإذا كانت التغطية الشاملة للجميع هي الغاية القصوى لمساعي الحكومة، فثمة مجال في الأمد القريب لإعادة توزيع لميزانية قطاع الصحة بمعزل عن الإنفاق الضخم الذي تتطلبه الرعاية الصحية الثالثية، وتوجيه الإنفاق نحو الرعاية الصحية الوقائية والأساسية.

وسيكون لاستمرار الاستثمار في الصحة والتعليم، أو الالتزام بالامتناع عن اتخاذ تدابير تقشفية في هذين القطاعين، أثر إضافي في المساهمة في التخفيف من خسائر المرأة في العمالة، نظرا لارتفاع نسبة العمالة النسائية في هذين القطاعين[10].

مراجعة قوانين العمل والضمان الاجتماعي لمعالجة أوجه التمييز بين الجنسين فيها: يحظر قانون العمل على المرأة العمل في مهن معينة (مثل التعدين، كما لا تزال هناك استثناءات محددة بشأن العمل في المصانع والزراعة وقطاع الطاقة والنقل)، كما أن هذا القانون لا يجرم التحرش الجنسي في مكان العمل[11]. ولا تشمل تشريعات الضمان الاجتماعي العاملين في القطاع غير النظامي، بمن فيهم العاملون الزراعيون ومعظمهم من النساء والفتيات (لا سيما من مجتمعات اللاجئين)، والعاملون في المؤسسات التجارية الأسرية[12]. ولا يؤمن قانون الضمان الاجتماعي استحقاقات الضمان الاجتماعي على قدم المساواة للعاملات المتزوجات. فبموجب المادة 46 من القانون، يحق للعامل الذكر المغطى ببرنامج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الحصول على علاوة أسرية عن زوجته العاطلة عن العمل، في حين أن العاملة لا تتمتع بالحق نفسه إذا كان زوجها عاطلاً عن العمل. وبموجب المادة 47، تُدفعُ العلاوات الأسرية والتعليمية للأطفال، إلى الأب، إذا كان الوالدان يستوفيان الشروط القانونية، في حين أن المرأة لا تستحق العلاوات الأسرية لأطفالها إلا إذا كان زوجها مسجوناً أو غائباً، أو إذا انفردت في حضانة الأطفال، أو إذا كانت أرملة[13]. وتشمل أوجه المعاملة غير المنصفة المادة 14، التي تضمن التغطية بالتأمين الصحي لزوجة رجل عامل مساهم لا تعمل، في حين لا تسمح للمرأة العاملة بتغطية زوجها بالتأمين الصحي إلا إذا كان عمره تخطى ال60 عاماً أو كان من ذوي الإحتياجات الخاصة[14].

يشكل تحسين شروط إجازة الأمومة والأبوة المدفوعة الأجر مسألة حاسمة لتمكين المرأة من البقاء في سوق العمل. ان الأحكام الحالية لإجازة الأمومة المدفوعة الأجر، التي لا تتجاوز 10 أسابيع، لا ترقى إلى معايير منظمة العمل الدولية البالغة 14 أسبوعاً. أما التشريعات المتعلقة بإجازة الأبوة - وهي شرط رئيسي من أجل الدفع نحو المساواة بين المرأة والرجل في العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر- فهي لا تزال قيد المناقشة. ومن شأن تطبيق برنامج تأمين للأمومة، على غرار البرنامج المعتمد لدى الحكومة الأردنية، والذي يموله صندوق الضمان الاجتماعي الوطني بدلاً من أرباب العمل، أن يقلل الحوافز التي تدفع أرباب العمل إلى إعطاء الأولوية لتوظيف الرجال[15].

وإزاء الأزمة الاقتصادية والضغوط الكبيرة من أجل زيادة التقشّف، من المهم أن تستثمر الحكومة في حماية حقوق العمال. ولا تقلّ عنها أهمية التدخلات العاجلة مثل زيادة رسوم تصاريح العمل وإصلاح نظام الكفالة، وهذان التدبيران ضروريان لتهيئة بيئة أكثر حماية للعاملات.

التعجيل بإصلاح برامج المعاشات التقاعدية لمعالجة الثغرات في حماية الأعمال التجارية (ضمن إصلاح أوسع نطاقاً للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي): بالمقارنة مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، إن لبنان هو البلد حيث الشيخوخة السكانيّة هي الأكثر تسارعاً، ولكنه أيضاً البلد الوحيد حيث لا يتوفر برنامج للمعاشات التقاعدية او ضمان الشيخوخة خارج القطاع العام، والبلد الذي يضمّ العدد الأكبر من المسنين الذين يواصلون العمل بعد سن الستين[16]. ويؤدي عدم توفّر برنامج للمعاشات التقاعديّة لدى القطاع الخاص إلى الحد من القدرة على التنقل بين الوظائف، ما يؤدي بدوره إلى تدني الكفاءة في سوق العمل. ويؤدي كذلك إلى تزايد مستويات الفقر بين الأفراد في

9 LCPS, 2020, Setting the agenda. The Government Monitor No. 13 - The 2020 Budget: Slashing Investment and Social Services. March 12.

10 وفقاً لمعهد الإدارة الصحية والحماية الاجتماعية، 2012، تشكل النساء 50 في المائة من المهنيين المسجلين في مجال الرعاية الصحية، ويزداد تركزهن بين العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية، وصرن يمثلن ما نسبته 58 في المائة من الصيادلة و81 في المائة من الممرضين.

11 World Bank. 2020. Women, Business and the Law 2020. Women, Business and the Law. Washington, DC: World Bank

12 ."VaSyr in Lebanon," UNHCR, WFP, UNICEF, January 2019 2018"

13 Rashed, M. 2012, Social Security and Pensions in Lebanon A Non-Contributory Proposal, Lebanese Economic Association.

14 Kukrety, N., 2016, 'Poverty, inequality and social protection in Lebanon,' Oxfam and Issam Fares Institute at the American University of Beirut, January 2016.

15 ILO, 2017, Jordan Decent Work Country Diagnostic.

16 Ajrouch K.J., Yount K., Sibai A.M., Roman P., 2013, A gendered perspective on well-being in later life: Algeria, Lebanon and Lebanon. In McDaniel S., Zimmer Z. (Eds), Global Ageing in the 21st Century (pp. 49-77). Surrey, UK: Ashgate Publishing.

سن الشيخوخة، وخصوصا النساء بسبب انخفاض دخلهن على مدى الحياة[17]؛ وذلك نتيجة للتدني البالغ في مستوى مشاركة النساء في القوة العاملة، وللفوارق الكبيرة في الأجور بين الجنسين، ولارتفاع مستويات العمل غير المأجوربين النساء[18]. وفي عام 2019، لم يتجاوز عدد النساء المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 152,698 امرأة فقط من أصل 464,544 مساهماً[19].

ولا يمكن توفير حماية اجتماعية متينة للمسنين، سواء منهم الذين كانوا في سوق العمل، أو الذين لم يشغلوا وظيفة قط أو الذين عملوا في القطاع غير النظامي، إلا من خلال برنامج شامل للمعاشات التقاعدية، يجمع بين نظام أفضل للمساهمات وبين مكوّن غير قائم على المساهمات تموّله الضرائب[20].

بيد أن إجراء إصلاحٍ واسع النطاق للسياسة العامة، على غرار اعتماد برنامج شامل للمعاشات التقاعدية، سيستغرق بضع سنوات، ولذا ينبغي أن نتدارك حالا وضمن حزمةٍ للإنقاذ الخسائر القريبة والمتوسطة الأمد التي سيتكبدها المتقاعدون الحاليون، والعمال الذين اقتربوا من سن التقاعد، نتيجة للانهيار الاقتصادي. لذلك وكإجراء آني، ينبغي إدراج المسنين في برامج المساعدة الاجتماعية التي يجري وضعها حالياً.

تحفيز عملية إضفاء الطابع النظامي على الاقتصاد: لا بد من توفير حوافز للانتقال من القطاع غير النظامي في الاقتصاد إلى القطاع النظامي، وذلك كهدف على الأمد البعيد. ومن شأن هذه الجهود أن تزيد من إيرادات لبنان الضريبية، وأن توسع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية، ويمكنها أن تشكل عاملاً إيجابياً في دخول المرأة الاقتصاد وبقائها فيه عبر طرائق عدة، منها توفير إجازة أمومة وأبوة مدفوعة الأجر وتأمين ضد البطالة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تركز الجهود على تشجيع النساء على انشاء مشاريع صغيرة نظامية خلال فترة الأزمة الاقتصادية الحالية، ويمكن كذلك تقديم دعم أكبر للمشاريع المتناهية الصغر يشترط عدم التمييز في العمالة.

تمويل الإنعاش الشامل للجميع

وضع سياسات ذات مصداقية تعالج قانون المنافسة، وسعر الصرف، وحركة رأس المال: تعدّ مستويات عدم المساواة الاقتصادية في لبنان من بين الأعلى في العالم[21]. وتعود أحدث دراسة لهياكل السوق والمنافسة إلى عام 2003، وتظهر أن في الأسواق المحلية مستويات مفرطة من تركّز السوق[22]. ففي 35 في المائة من الأسواق المحلية، تمتلك الشركة الأكبر حصة في السوق تبلغ 40 في المائة. وفي 58 في المائة من الأسواق المحلية، تمتلك أكبر ثلاث شركات حصة من السوق تفوق الـ40 في المائة. وفي غياب قانون فعال للمنافسة يطبق على نحو جيد، ومع بقاء احتكارات الواردات والوكالات الحصرية، ستستمر سيطرة نخبة التجارية لا سيما في خنق النمو وفرص العمل ورفاه المستهلكين، وذلك على حساب بقية المجتمع، وخاصة الطبقات الأكثر فقراً. ولا بد من ربط أي سياسة لتشجيع الاستثمار وتحسين المنافسة مع سياسات ذات مصداقية بشأن سعر الصرف وحركة رأس المال.

تشجيع الضرائب التصاعدية: امام الحكومة سبل لحماية أكثر شرائح السكان ضعفاً وإزالة بعض أوجه عدم المساواة المتجذرة حالياً لا تنحصر بالانفاق . فمصادر الإيرادات الحكومية وتركيبتها رجعيان للغاية. وقد كانت الضرائب والرسوم على الاتصالات السلكية واللاسلكية أحد المصادر الهامة للإيرادات الحكومية، وهذه العائدات رجعية، على غرار الأشكال غير المباشرة الأخرى من استخراج العائدات الضريبية في لبنان. وهي احد العوامل التي تجعل أسعار الإنترنت عبر الهاتف النقال في لبنان من بين الأكثر ارتفاعا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[23]. وبجانب الطبيعة الرجعية لهذا المصدر من الإيرادات الحكومية، فإن توفير تكنولوجيا الهاتف النقال بأسعار معقولة ضروري لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، لا سيما خلال هذه الفترة التي قد يتعيّن فيها فرض التباعد الاجتماعي بين الفينة والأخرى، فقد أظهرت البحوث أن الهواتف النقالة وشبكة الإنترنت وعلى الرغم من تكلفتها، هي محرّك أساسي لتحسين سبل عيش اللاجئين السوريين في لبنان[24].

17 AUB, 2019, Towards a Rights-Based Social Protection System for Lebanon.
18 World Economic Forum (2020). Global Gender Gap Report 2020.
19 ILO (2019). Social Security Inquiry (SSI).
20 AUB, 2019, Towards a Rights-Based Social Protection System for Lebanon.
21 Assouad, Lydia, Lucas Chancel, and Marc Morgan. 2018. “Extreme Inequality: Evidence from Brazil, India, the Middle East, and South Africa.” AEA Papers and Proceedings, 108: 119-23.
22 Consultation and Research Institute, 2013, Competition in the Lebanese Economy: A Background Report for a Competition Law in Lebanon.
23 Howdle, D. 2020. Worldwide mobile data pricing: the cost 1GB of mobile data in 228 countries.
24 Goransson, M. 2018. ‘App-ing and resilience: how smart phones help Syrian refugees in Lebanon negotiate the precarity of displacement.’ Clingendael Policy Brief, the Netherlands Institute of International Relations; Goransson, M., L. Hutlin and M. Mahring. 2020. ‘The phone means everything. Mobile phones, livelihoods and social capital among Syrian refugees in informal tented settlements in Lebanon’. Migration and Development.

وثمة أوجه خطيرة أخرى من عدم المساواة في الضرائب ينبغي للحكومة تصحيحها حتى أثناء سعيها لزيادة قيمة إيراداتها. ففي إطار الهيكل الضريبي الحالي، تعتمد الخزينة بدرجة هائلة على الضرائب غير المباشرة، وتحديداً على الضريبة على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية، بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تفرض كلها عبئاً نسبياً أكبر بكثير على الفقراء من سواهم. وأما الضرائب المباشرة على الثروة والممتلكات وأرباح رأس المال وإيرادات الفوائد، وكلها تتركز بدرجة أكبر بين الرجال وبين الأثرياء، فهي إما منخفضة أو غير موجودة. تشمل خطة الإنعاش المالي[25] التي أصدرتها الحكومة بعض الزيادات الصغيرة في الضرائب التصاعدية، ولكن مع عدد أكبر من الضرائب الرجعية[26]. ولتمويل الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية والحماية، بات إلزامياً إجراء إصلاح ضريبي، يجمع المزيد من الإيرادات، ولكن على نحو أكثر إنصافاً. وقد استخدم مركز تريانغل للدراسات، وهو مركز بحثي لبناني، تقديرات محافظة ليستنتج أن الوصول إلى متوسط الإمكانات الضريبية لبلدان متوسطة الدخل ومماثلة للبنان يمكن أن يولد 3.5 مليار دولار أمريكي إضافياً في السنة[27]. وعلى نحو مماثل، فإن رفع معدلات الضرائب على أصحاب الدخل الأعلى لتصل إلى معيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 40 في المائة، بدلاً من زيادة أعلى معدلات الضريبة الحدية من 25 في المائة إلى 30 المائة كما اقترحت خطة الإنعاش المالي، من شأنه أن يولد 6.82 مليار دولار أمريكي إضافياً في السنة.

مصدر الصورة @برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

25 وثمة نسخة كاملة متاحة لخطة الإنعاش المالي على الموقع التالي: https://bit.ly/2yXHML2#

26 https://www.arab-reform.net/publication/lebanon-government-recovery-plan-asks-too-much-of-ordinary-lebanese-and-not-enough-from-elites/

27 J. Oswald, D. Wood and S. Halabi, “Shake On It A Fair IMF Package for Lebanon”, Triangle, March 2020. متاح على الموقع: http://www.thinktriangle.net/wp-content/uploads/2020/03/Triangle-Shake-On-It-A-Fair-IMF-Package-For-Lebanon.pdf